المركز المصري لدراسات الديمقراطية الحرة

التقرير التقييمي السادس

الانتخابات البرلمانية في مصر 2015

صدر بتاريخ: 6 ديسمبر 2015

(بالتزامن مع اكتمال المرحلة الثانية من التصويت)

© جميع الحقوق محفوظة **للمركز المصري لدراسات الديمقراطية الحرة** 2015

www.egldi.org – fb.com/egldi

مقدمة:

يُعد هذا هو التقرير التقييمي السادس والأخير[1] في سلسلة التقارير التقييمية التي يصدرها "المركز المصري لدراسات الديمقراطية الحرة" بهدف تقييم عملية الانتخابات البرلمانية التي تعتبر متمم لخارطة الطريق، التي وضعتها القوى السياسية عقب ثورة 30 يونيو، وكانت قد بدأت بصياغة دستور جديد ثم الاستفتاء عليه، ثم انتخابات رئاسية، وحالياً الانتخابات البرلمانية.

تهدف هذه السلسة من التقارير إلى تقييم عملية الانتخابات البرلمانية بالكامل من كافة جوانبها، على مستوى دور الدولة متمثلة في اللجنة العليا للانتخابات، وعلى مستوى الأحزاب السياسية والمتنافسين، وأيضاً على مستوى المواطن الناخب صاحب الصوت الأعلى في هذه المعركة.

جدير بالذكر أن المرحلة الثالثة من الانتخابات سوف تدرج لاحقاً ضمن هذا التقرير في صورة تحديث ملحق، حيث من المقرر أن تجري المرحلة الثالثة في 4 دوائر مؤجلة بسبب أحكام قضائية، وهي: دائرة في الأسكندرية ودائرة في دمنهور ودائرتين في بني سويف وسيتم التصويت عليها بتاريخ 5 و6 و7 ديسمبر جولة أولى، ثم 14 و15 و16 ديسمبر جولة إعادة.

أولاً: تحليل الإحصائيات:

1. عدد المرشحين وتوزيعهم:

دعت اللجنة العليا للانتخابات البرلمانية 27 مليون و503 ألف و913 ناخب للمشاركة في المرحلة الثانية من الانتخابات البرلمانية، والتي ينافس فيها 2872 مرشح على 222 مقعد في النظام الفردي في 102 دائرة بـ 13 محافظة، هي: القاهرة والقليوبية والدقهلية والمنوفية والغربية وكفر الشيخ والشرقية ودمياط وبورسعيد والإسماعيلية والسويس وشمال سيناء وجنوب سيناء، و ينافس 195 مرشح أساسي واحتياطي على عدد 4 قوائم فى قطاعين هما: القاهرة الكبرى، وشرق الدلتا. جرت المرحلة الثانية من الانتخابات

[1] للإطلاع على التقارير التقييمية السابقة بالكامل، برجاء زيارة صفحة الانتخابات البرلمانية على موقع المركز المصري لدراسات الديمقراطية الحرة عبر هذا الرابط:
http://egldi.org/sec_a/arc.php?rw=6

البرلمانية على جولتين، كانت الجولة الأولى في أيام 21 و 22 نوفمبر في الخارج، 22 و23 نوفمبر في الداخل، وجولة الإعادة في أيام 30 نوفمبر و1 ديسمبر في الخارج، وأيام 1 و2 ديسمبر في الداخل.

2. نسب مشاركة الناخبين:

كانت إجمالي نسبة المشاركة في المرحلة الثانية بجولتيها قد بلغت 28.3% من إجمالي الناخبين، بواقع نسبة مشاركة 29.3% في الجولة الأولى، ونسبة مشاركة 22.3% في جولة الإعادة. وهي نسبة جيدة جداً مقارنة بكل الاستحقاقات المماثلة على المستوى العالمي والمحلي، ومع الأخذ في الاعتبار بطبيعة سلوك الناخب المصري الذي يميل إلى الابتعاد عن المشاركة في الانتخابات البرلمانية بسبب الاعتياد على تزويرها لصالح الحزب الحاكم في عهود سابقة، أو لمجرد شعوره أن البرلمان لم يعد عليه بنفع وأن المستفيد الوحيد هو النائب في النهاية.

وكما جرت العادة في مصر منذ ثورة يناير، فقد كان أصحاب النصيب الأكبر من المشاركة هم المرأة وكبار السن من الجنسين، تماماً مثلما حدث في المرحلة الأولى، لكن كان ملفتاً أيضاً في المرحلة الثانية ظهور مشاركة كبيرة من جانب الرجال من مختلف الأعمار، بما في ذلك فئة الشباب التي أدعى البعض غيابها في المرحلة الأولى على عكس الحقيقة، وبرغم حضورهم الكثيف في كافة مجريات العملية الانتخابية وليس فقط في عملية التصويت. وهذا ما يؤكد على أن الصعوبات اللوجستية في المرحلة الأولى مثل بعد مكان التصويت عن مكان الإقامة لغالبية الشباب من سكان الصعيد على سبيل المثال، كانت هي السبب الحقيقي وراء قلة المشاركة نسبياً، وليست حالة من العزوف كما روج البعض.

ويمكن تفسير تكرار إقبال النساء وكبار السن على المشاركة الكبيرة في الاستحقاقات السياسية من هذا النوع، بأن بأن فئة كبار السن والمرأة هم الأكثر شعوراً بالخطر الذي يتهدد المجتمع بسبب الأوضاع الأقليمية والحروب التي تدور حولنا في منطقة الشرق الأوسط وتهديدات الإرهاب الداخلي والخارجي، ويرون أن دورهم هو المساهمة في دفع هذا الخطر عن مجتمعهم بصفتهم الأكثر

حكمة، بالنسبة لكبار السن، أو الأكثر اهتماماً بتماسك الأسرة مثلما هو الحال في وضع المرأة. خاصةً وأن المرأة في المجتمع المصري تعرف هويتها في أغلب الأحوال عبر أسرتها، وهو ما يدفعها للمشاركة السياسية بدافع التعجيل بتحقيق الاستقرار والأمن لكل العائلة الأصغر والأكبر.

وقد أعلنت اللجنة العليا للانتخابات أن محافظة جنوب سيناء كانت هي الأعلى من حيث نسبة المشاركة، إذ وصلت نسبة المشاركة فيها إلى 41% على الرغم من أنها محافظة قريبة جداً من المخاطر الناتجة عن الإرهاب، وتضم أيضاً مدينة شرم الشيخ التي شهدت مؤخراً احداث كثيرة في أعقاب تفجير الطائرة الروسية المدنية، وربما يكون هذا في حد ذاته سبب دفع المواطنين في محافظتي سيناء شمال وجنوب للمشاركة بكثافة في الانتخابات كوسيلة لإثبات وجودهم في مواجهة هذه الأعمال الإرهابية، وأيضاً كوسيلة لتحدي الأخطار المتكررة وتعجيلاً بتحقيق الأمن والاستقرار في مدنهم.

3. مدى سهولة نظام التصويت:

وصلت نسبة الأصوات الصحيحة 96.8% من إجمالي المصوتين في الجولتين، وهو ما خالف توقعات الكثير من المحللين بشأن عدم تمكن المواطن من التعامل مع النظام الجديد الذي يقضي بالتأشير في ورقتين واحدة للفردي وأخرى للقائمة، مع اختلاف أعداد مقاعد الفردي المفروض اختيارها من دائرة لأخرى. وهذا دليل أيضاً على زيادة الوعي وارتفاع درجة النضج السياسي لدى الناخبين.

4. الفائزون في المرحلة الأولى:

وقد حسمت نتائج المرحلة الأولى، بفوز إجمالي 282 نائب، منهم 60 كانوا مرشحين على قائمتي في حب مصر في قطاع القاهرة الكبرى وقطاع شرق الدلتا، و222 مقعد فردي، موزعين على 102 دائرة في 13 محافظة. وكان أكثر من 70 بالمائة من الفائزين من المستقلين.

وكانت الأحزاب التي حصدت أكبر نسبة من المقاعد هي: حزب المصريين الأحرار بواقع 29 مقعد بالإضافة إلى 36مقعد كان قد حصدهم في المرحلة الأولى ليكون لديه نهائي إجمالي 65 مقعد بالبرلمان، ثم حزب مستقبل وطن بواقع 22 مقعد بالإضافة إلى 28 مقعد كان قد حصدهم بالمرحلة الأولى ليكون لديه نهائي إجمالي 50 مقعد بالبرلمان، ثم حزب الوفد بواقع 28 مقعد بالإضافة إلى 17 مقعد كان قد حصدها في المرحلة الأولى ليكون لديه نهائي إجمالي 45 مقعد بالبرلمان، أما حزب النور السلفي فقد حصل في المرحلة الثانية على مقعدين فقط بالإضافة إلى 10 مقاعد كان قد حصدها في المرحلة الأولى ليكون لديه إجمالي 12 مقعد فقط في البرلمان.

وتدل هذه النتائج على تغير كبير في مزاج الناخب المصري تجاه طريقة اختياره لممثليه في المشهد السياسية، حيث أن المواطن وضع ثقته بدرجة أعلى في المستقلين، بينما كانت الأحزاب الثلاثة الأعلى هي أحزاب ليبرالية، منهما حزبين حديثي النشأة وغالبية القائمين عليهم من الشباب. في حين أنه لم تنجح الطرق التقليدية التي استغلها بعض المرشحين في الحشد مثل تقديم الأموال والرشاوى أو الوعود الحكومية أو حتى التلاعب بالعاطفة الدينية، ولعل فشل حزب النور في حشد غالبية المقاعد كما كان يتمنى قد تسبب في صدمة لقيادات الحزب الذي سبق وفاز بأعداد كبيرة فيما عرف بغزوة الصناديق في برلمان ما بعد ثورة يناير.

5. تمثيل الفئات المهمشة سياسياً:

بالنسبة للإحصائيات النهائية للفائزين في المرحلتين الأولى والثانية، فقد حصد الشباب تحت 35 سنة عدد 39 مقعد، وحصدت المرأة 73 مقعد، بالإضافة إلى 14 مقعد سيقوم الرئيس بتعينهن ضمن نسبة الخمسة بالمائة المعينين لتصل نسبة تمثيل المرأة إلى 87 مقعد، وبلغ نسب تمثيل الأقباط إلى 35 مقعد كلهم بالانتخاب.

تعد الانتخابات البرلمانية لدورة 2015 هي الأفضل في تاريخ مصر من حيث نسب تمثيل الفئات التي ظلت مهمشة سياسياً طيلة عقود، وهي المرأة والشباب والأقباط، ويرجع الفضل في ذلك أولاً إلى نظام القوائم والمحاصصة "الكوتة" الذي أجبر الأحزاب على إدراج هذه الفئات ضمن مرشحيها، بالإضافة إلى ارتفاع درجة الوعي لدى المواطن ولجوءه للاختيار على أساس الأصلح بغض النظر عن الفروق في النوع الاجتماعي أو ديانة المرشح.

ثانياً: حرية ونزاهة الانتخابات:

تمت الانتخابات في المرحلة الثانية على جميع مستوياتها على قدر كبير من الحرية والنزاهة لم تشهدها مصر في أي انتخابات برلمانية سابقة على طول تاريخها، فبالرغم من وجود عدد من المخالفات البسيطة، تمثلت في محاولات البعض توجيه الناخبين والتأثير عليهم أمام اللجان إما بالتحدث المباشر معهم قبل التصويت أو بتعليق لافتات على أبواب مقار الاقتراع أو توزيع منشورات، أو تأخر فتح اللجان في الدوائر البعيدة في بعض القرى والنجوع، وثبوت حالتين لسيدتين تابعتين لحزب النور، بالتصويت أكثر من مرة بأكثر من بطاقة هوية في المرحلة الأولى بمرسى مطروح وبكرداسة وفي المرحلة الثانية في المنوفية، إلا أن هذه المخالفات لم ترقى بأي حال لكونها انتهاكات تضر بنزاهة عملية التصويت لا كلياً ولا جزئياً. حتى أن بعض محاولات توزيع الرشاوى والتي تم ضبطها من قبل المتابعين ووسائل الإعلام ليست إلا حالات قليلة ومعدودة ولم تؤثر على النتائج النهائية، بالعكس في كثير من الوقائع كان المرشح الذي يدفع

رشوى كثيرة هو صاحب الأصوات الأقل، كما أن الرشاوى لم تظهر إلا في اليوم الثاني من الجولة الأولى من المرحلة الثانية من الانتخابات البرلمانية، وبالتالي فإن الانتخابات في مجملها كانت نزيهة وحرة، ويرجع الفضل في ذلك إلى:

أولاً: أداء اللجنة العليا للانتخابات البرلمانية فيما يخص:

- توزيع القضاة على الدوائر المختلفة، وسرعة استبدال القضاة في حال حدوث أي ظروف طارئة تضطر لاستبعاد أحدهم.
- تجهيز اللجان وفقاً للشروط بما يضمن حرية الناخب الكاملة في الإدلاء بصوته في خصوصية، ومساعدة المشرفين للناخب في التعرف على عدد المقاعد المراد التأشير عليها أو عدم فهمه لأي جزء من الإجراءات.
- مراعاة كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة في معظم اللجان.
- زيادة أعداد لجان التصويت الفرعية لتيسير تنقل المواطنين إليها للإدلاء بأصواتهم.
- تحديث قواعد بيانات الناخبين بشكل مستمر لضمان عدم تكرار المشكلات التي سبق وظهرت في الاستحقاقات السابقة.
- جعل مدة التصويت على يومين كاملين من التاسعة صباحاً وحتى التاسعة مساءاً.

لكن قصرت اللجنة العليا في عدة نقاط منها:

- عدم مراعاة المغتربين، خصوصاً أن غالبية المحافظات التي تم التصويت فيها في المرحلة الأولى هي محافظات إقليمية بعيدة يستغرق السفر إليها من العاصمة القاهرة حيث يعيش ويعمل أغلب من لهم حق التصويت فيها ما بين أربع إلى عشر ساعات سفر، مما أثر على بعض الناخبين من المغتربين الذين لم يتمكنوا من السفر إلى محافظاتهم الأصلية ولم تتح لهم

اللجنة العليا للانتخابات لجان اقتراع خاصة بهم على غرار ما حدث في انتخابات الرئاسة مثلاً، وهو ما نوصي اللجنة العليا بتداركه في المرحلة الثانية من التصويت نظراً لوجود قطاع كبير من المحافظات الأقليمية بها أيضاً.

- عدم نشر السيرة الذاتية الخاصة بالمرشحين على موقع اللجنة العليا للانتخابات من واقع الأوراق المقدمة لهم من المرشحين أنفسهم، وهو أمر كان سيسهل على كثير من الناخبين التعرف على الخلفية المهنية والعلمية للمرشح قبل اختياره، وهو أيضاً أمر يمكن تداركه في المرحلة القادمة.
- لم يكن هناك درجة جيدة من التفاعل بين اللجنة العليا ومنظمات المجتمع المدني على غرار ما جرى في الاستحقاقات السابقة، حيث لم يرد لنا أي رد بخصوص ما تقدم به منظمات المجتمع المدني من شكاوى بوجود مخالفات من قبل بعض المرشحين أو أمور بحاجة لتعديل أو تدخل فوري.

ثانياً: قوات التأمين:

شهدت المرحلة الأولى درجة عالية من حسن توزيع قوات التأمين من قبل وزارة الداخلية والقوات المسلحة، فضلاً عن الخطوات الاستباقية التي اتخذتها وزارة الداخلية للسيطرة على المجرمين و"بلطجية الانتخابات" المعروفين قبل بدء التصويت، مما قلص بدرجة كبيرة من أعمال العنف التي كانت متوقعة خصوصاً في محافظات الصعيد البعيدة والمعروفة بتكرار الاشتباكات القبلية والثائرية بها، لا سيما في أوقات الحشد السياسي مثل الانتخابات البرلمانية. كما نجحت قوات التأمين أيضاً في معاونة الإدارات المحلية ورؤساء اللجان في السيطرة السريعة على أي مخالفات دعاية حاول بعض المرشحين التأثير بها على الناخبين في يومي التصويت.

ثالثاً: ارتفاع درجة النضج السياسي لدى المواطن العادي، بما مكنه من أن يكون رقيباً على صوته ولا ينساق لمحاولات الحشد بناءاً على العاطفة الدينية أو الوطنية، أو قبول الرشاوى الانتخابية أو الوعود الزائفة كما كان يحدث في الماضي.

رابعاً: حياد أجهزة الدولة المعنية بتنظيم والإشراف على الانتخابات، حيث أن هذه هي أول انتخابات برلمانية لا يكون للدولة أي انحيازات بها، حيث أن السلطة التنفيذية لم تاتي من خلفية حزبية، وبالتالي ليس لرئيس البلاد أو للحكومة انتماءات حزبية تؤثر عليهم.

خاتمة:

تمت الانتخابات البرلمانية في مصر لدورة 2015 على درجة غير مسبوقة من الحيادية والنزاهة والتأمين من جانب أجهزة الدولة المختلفة، كما التزم غالبية المرشحين والناخبين بإنجاح عملية التصويت والدعاية، رغم محاولات البعض ارتكاب مخالفات والتلاعب للإفلات من العقاب، لكن كانت كل الانتهاكات التي تم ارتكابها في إطار المخالفات العادية المتوقعة والتي لا ترقى للإضرار بعملية الانتخابات ككل. كما عكست الانتخابات في مرحلتيها الأولى والثانية قدر كبير من الوعي لدى المواطنين فيما يخص قدرتهم وطريقتهم في الاختيار، وهي مؤشر على درجة من النضج السياسي التي يحظى بها الناخب المصري من واقع خبرته وممارسته لكل الاستحقاقات الانتخابية والظروف السياسية التي تلت ثورة يناير. ويبقى الأمل معلقاً على حسن أداء أعضاء البرلمان، في الخمس سنوات القادمة، ومساهمتهم في إثراء الحياة السياسية، مع ضرورة تنبيه المواطنين إلى أن دورهم لم ينتهي عند التصويت لنوابهم وعليهم الاستمرار في التواصل معهم كل في دائرته ومحاسبتهم وتوجيههم.